مجلة الرائد

العدد : ٢٠٧ الموافق في ذو القعدة ١٤١٩ هجري ٣ / ١٩٩٩ ميلادي

عنوان المقال : مشكلة التعليم الإسلامي في ألمانيا	بقلم : د. نديم عطا إلياس

رفع المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا دعوى قضائية ضد وزارة التعليم في مقاطعة " نورد راين/ وستفاليا " لعدم سماحها بإدخال مادة الدين الإسلامي ضمن مناهج المدارس الرسمية في المقاطعة . وكان المجلس الأعلى قد طالب بتطبيق المادة السابعة من النظام الأساسي لألمانيا والتي تنص على أن " مادة الدين هي مادة أساسية في المدارس الرسمية ، ويتم وضع مناهجها بما يتفق مع أصول الطوائف الدينية " وطالب بمساواة الطائفة الإسلامية بالطائفة الكاثوليكية والبروتستانتية ، بل وبالطائفتين الأرثوذكسية واليهودية اللتين تتمتعان بهذا الحق بالرغم من أن عدد المنتمين إلى كل منهما لا يزيد عن مائة ألف شخص ، بينما يصل عدد المسلمين في ألمانيا إلى ثلاثة ملايين شخص . والجدير بالذكر أن دساتير المقاطعات الألمانية تعطي الطوائف الدينية الحق في وضع منهج مادة الدين وتأهيل معلميها وتخويلهم بتدريسها ، وذلك مراعاة لمبدأ حياد الدولة عقيدياً وقاعدة فصل الدين عن الدولة .

إلا أن وزارة المعارف الألمانية تفسر رفضها إدخال مادة الدين الإسلامي تارة بعدم وجود " مؤسسة الحق العام " لدى الطائفة الإسلامية على غرار ما يوجد لدى الطوائف الأخرى ، وهذا تفسير مخالف للقانون ، إذ أن المادة (١٣٧) من دستور " فا يمار" الملحقة بالنظام الأساسي لألمانيا تنص على أن (الاتحادات والروابط التي تعنى بالشؤون الدينية تعامل معاملة الطوائف الدينية) . ويفسر حجب الحق عن المسلمين تارة أخرى بعدم وجود هيئة موحدة تمثلهم جميعاً ، وهذا التعليل يتجاهل أن الطائفة الكاثوليكية والبروتستانتية لا تضمان في صفوفهما كل النصارى المنتمين عقيدياً إلى هذين المذهبين ، وأن الكنيسة الكاثوليكية مكونة من (٢٧) أسقفية مستقلة قائمة بذاتها ، وأن الكنيسة البروتستانتية مكونة من (٢٤) مقاطعة كنسية كل منها معترف بها كمؤسسة حق عام منفصلة عن غيرها . ويدعى تارة ثالثة أن الإسلام لا يتفق مع دستور الدولة وحقوق الإنسان ، ويذكر في هذا الصدد نظام الحكم في الإسلام وتعدد الزوجية وعدم تطابق حقوق المرأة مع حقوق الرجل في الإسلام . ويتجاهل هذا الإدعاء أن محتوى مادة الدين الإسلامي لأطفال المدارس لا يشتمل أصلاً على هذه الموضوعات ، ولو عاملت الدولة الطائفة النصرانية بالمثل لوجدت في نصوص التوراة والإنجيل وقانون الكنيسة ما لا يتفق مع نظام الدولة ودستورها .

التفاف حول حقوق المسلمين :

حاولت بعض المقاطعات الألمانية من خلال سياسة الأمر الواقع سلب المسلمين حقهم في صياغة مادة الدين الإسلامي وإدخالها ضمن التعليم الرسمي ، فوضعت مقاطعة " نورد راين/ وستفاليا " في بداية الثمانينات منهجاً لمادة سمتها " **الثقافة الإسلامية** " ضمن مادة اللغة التركية . وأعطت لنفسها الحق في تحديد المحتوى الديني لهذه المادة متجاوزة بذلك دستور البلاد ومبدأ حياد الدولة عقيدياً. وادعت أنها وضعت المنهج بمشاركة إدارة الشؤون الدينية في تركيا وجامعة الأزهر بالقاهرة . وتمكن المجلس الأعلى من الحصول على نفي خطي من جامعة الأزهر لهذا الادعاء . أما مشاركة إدارة الشؤون الدينية في تركيا فقد كان رمزياً ، وهو لا يغني بطبيعة الحال عن مشاركة الطائفة المسلمة في ألمانيا . وقد اعتبر المجلس الأعلى ذلك التفافاً على حق الجالية الدستوري وتدخلاً أجنبياً في شؤون داخلية بتحريض ألماني رسمي وتواطئ إداري .

ومن الغريب أن تقوم الإدارة الألمانية بتدريس مادة رسمية في مدارسها بلغة أجنبية - وهي التركية - وأن ترضى بمنهج تفوح منه رائحة القومية التركية والتعصب لعلمانية أتاتورك تحت غطاء " **الثقافة الإسلامية** ".

وتقوم مقاطعة بافاريا منذ سنوات بأمر أكثر غرابة ، إذ سلمت شؤون هذه المادة للقنصلية التركية التي تقوم بتحديد معلميها واستقدامهم مباشرة من تركيا للتدريس في المدارس الألمانية !

ولا تزال السلطات الألمانية تصر على موقفها الخاطئ والمنفر للجالية المسلمة بالرغم من اعترافها بفشل مخططها الذي أنفقت في سبيله عشرات الملايين منذ الثمانينات والذي لم يفلح إلا في استقطاب ٥% من الطلبة المسلمين حسب إحصائيات وزارة التعليم في " نورد راين/ وستفاليا " .

البديل الإسلامي :

قامت لجنة التربية والمناهج التابعة للمجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا بعمل دراسة ناقدة لمنهج الثقافة الإسلامية المعمول به في عدد من المقاطعات ، وعرضت دراستها الواقعة في أكثر من أربعين صفحة على وزارة المعارف وأبدت استعدادها للمشاركة في تصحيح هذا المنهج بما يتطابق مع مبادئ التربية الإسلامية وأصول العقيدة . كما قامت اللجنة بإعداد منهج بديل لتعليم الدين الإسلامي وانتهت مؤخراً بعد سنوات من عمل متواصل من قبل لجنة خبراء متخصصة من برنامج السنوات الأربعة الأولى بالإضافة إلى خطة العمل المتعلقة بالصفوف المتقدمة إلى الصف العاشر .

وقدم المجلس الأعلى تصوراً متكاملاً مرافقاً لمطالبته القانونية ، تدعمه الروابط التابعة للمجلس الأعلى والتابعة " لمجلس الإسلام " والتي تمثل بذلك كافة الجنسيات والمذاهب الإسلامية . وينطلق هذا التصور من حق المسلمين في وضع المنهج الإسلامي بالتعاون مع وزارة التعليم التي يعطيها المجلس حق المراقبة الدائمة على عدم تعارض المادة مع دستور البلاد وقوانينها . ويحدد التصور اللغة الألمانية لغة رسمية لتدريس مادة الدين الإسلامي ويطالب بإنشاء كراسي جامعية في ثلاث جامعات ألمانية لتأهيل مدرسي مادة الدين الإسلامي بالتعاون مع المجلس الأعلى .

ويطالب المجلس الأعلى باعتبار مادة الدين الإسلامي مادة رسمية في وقت الدوام الدراسي وأن تدرج علاماتها على الشهادات لتصبح مؤثرة في نجاح أو رسوب الطلبة ، كما هو الحال في مواد الدين النصرانية واليهودية .

ويدعم المجلس الأعلى بالإضافة لمشروعه هذا مبادرات مماثلة على مستوى مقاطعات ألمانية أخرى في هسن وبرلين وبادن فرتمبرج ، تسعى كلها لإيجاد حد أدنى من الثقافة الإسلامية لدى الطلبة المسلمين البالغ عددهم قرابة ٧٠٠ ألف طالب مسلم ، لتمكنهم من التعامل الإيجابي مع المجتمع الألماني إنطلاقاً من انتماء راسخ للإسلام ، ومعرفة صحيحة بقيمه ومثله وتطبيق سليم لما يحتويه من مبادئ خير وهدى ورحمة .